تراجع حجم وقيمة الصادرات السمكية العام الماضي

وزير الثروة السمكية :

أسباب التراجع تعود إلى حظر الوزارة تصدير بعض الأنواع السمكية

توجيه كثير من الأصناف السمكية لتغطية السوق المحلية

صنعاء / سبأ:

تراجعت قيمة صادرات اليمن من الأسماك والأحياء البحرية في العام الماضي الـى197 مليوناً و63 ألف دولار مقارنة بـ 259 مليوناً و211 ألف دولار في العام 2006م وبنسبة بلغت 8ر13بالمائة.

وكشف تقرير صادر عن وزارة الثروة السمكية ان حجم الصادرات السمكية انخفض في العام 2007م إلى 81 ألفاً و 21 طناً من 89 ألفاً و 610 أطنان في العام 2006م وبنسبة 9,6 بالمائة.

وعزا وزير الثروة السمكية المهندس محمود إبراهيم صغيري تراجع حجم وقيمة الصادرات السمكية خلال العام الماضي إلـى الحظر الـذي فرضته الوزارة على تصدير بعض الأنواع من الأسماك والتي تم توجيهها لتغطية احتياجات السوق المحلية.

وقال إن من أسباب التراجع أيضاً حظر اصطياد وتصدير بعض الكائنات الأخـرى كخيار البحر والـذي اتخذ بهدف تمكين هذا الكائن البحري من استعادة مكانته وتعزيز مخزوناته التي تعرضت للصيد الجائر خلال السنوات الماضية.

وبحسب التقرير الذي حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه فقد شملت تلك الصادرات أسماكاً طازجة ومجمدة ومجففة وشروخاً وجمبرياً فضلا عن الرخويات كالحبار والإخطبوط وأنواع أخرى مثل الزعانف والمحاريات والأصداف والمعلبات.

وأوضـح التقرير بـان الأسـماك الطازجة احتلت المرتبة الأولـى من حيث حجم وقيمة الصادرات بواقع 30 ألفاً و292 طناً وبقيمة 106 ملايين و22 ألف دولار .

وجاءت الأسماك المجمدة في المرتبة الثانية من حيث قيمة الصادرات بمبلغ 30 مليوناً و717 ألفاً و643 دولاراً، ثم الحبار بقيمة 26 مليوناً و674 ألفاً ،فيما توزع العائد المتبقي البالغ 33 مليوناً و649 ألفاً و 350 دولاراً على بقية الأنـواع الأخـرى من الصادرات السمكية .

■ محمود الصغيري

وبين التقرير أنه تم تصدير هذه الكميات إلى 53 دولة عربية وأجنبية.

وقـد تـصـدرت المملكة العربية السعودية تلك الدول بواردات بلغت 27 ألفاً و793 طناً وبقيمة 98 مليوناً و423 ألف دولار تليها الصين بواردات بلغت سبعة آلاف و67 طناً وبقيمة 20 مليوناً و934 ألف دولار.

ولفت وزير الثروة السمكية محمود صغيري إلى أن الأسماك السطحية جاءت في قائمة الأسماك المصدرة بمختلف طرق تحضيرها.. مشيرا إلى أن هناك تطوراً في طرق تحضير تلك الأسماك ومن أهمها التونة والهامور والجحش والبياض والديرك والسخلة والمرجان، وكذا الرخويات التي تعتمد بدرجة رئيسة على التصدير مثل الحبار والإخطبوط وغيرها.

وأكد الوزير صغيري أن الوزارة تقوم بتفتيش منشآت تحضير الأسماك بشكل دوري للتأكد من التزام الشركات المـصـدرة للأسماك بالمواصفات والمعايير المحددة، وتشجيع تلك الشركات على تحديث منشآتها لتصل إلى مستوى المواصفات المعتمدة عربياً وعالمياً.

وقال:((إن الوزارة تعمل على تسهيل إجراءات ضبط وفحص ومراقبة جودة المنتجات السمكية الموجهة للتصدير وتحسين طـرق تـداول المنتجات السمكية المصطادة وتوعية الصيادين بأهمية الحفاظ على جودة المنتجات السمكية)) .

وأضاف((إن الوزارة قامت بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي بوضع المواصفات الفنية لتصميم وتجهيزات المنشآت السمكية وقوارب الصيد التي يسمح لإنتاجها وصـادراتـهـا مـن الأسماك والأحياء البحرية بالدخول إلى أسواق الدول الأوربية)).

وأشـار وزيـر الثروة السمكية إلى أن عـدد معامل التحضير للأسماك المصدرة التي تعمل حالياً في اليمن يصل إلى 38 معملاً تقوم بتصدير 89 ألف طن إلى أكثر من 50 دولة.

وأكـد أن مـجـال التصدير يظل مفتوحا للاستثمار وكانت صادرات اليمن السمكية قد ارتفعت بنهاية العام الماضي 2006، إلى 89 ألفاً 610 أطنان، بزيادة قدرها 5 آلاف 322 طناً عن العام 2005، وبمعدل نمو بلغ 6.3٪.

وبلغت قيمة الصادرات السمكية العام الماضي 259 مليونا و211 ألف دولار، وبزيادة 17 مليوناً 570 دولاراً عن العام السابق له.

ويعد القطاع السمكي من أهم القطاعات الإنتاجية في اليمن ويحتل المركز الثاني من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي.

وبحسب تقارير رسمية فقد حقق إنتاج اليمن من الأسماك خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا وبمتوسط نمو سنوي بلغ 20,3 في المائة.

ويسهم القطاع السمكي في توفير الأمن الغذائي للسكان حيث تصل الكميات الموجهة للاستهلاك المحلي من الأسماك الطازجة والمعلبة إلى نحو 70 في المائة من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنويا وبمتوسط 12 كيلو جراماً للفرد الواحد سنوياً.

كما يساهم القطاع السمكي في توفير عدد كبير من فرص العمل حيث يزيد عدد النشطين اقتصاديا من السكان الذين يعملون في القطاع السمكي حاليا عاى 3,5 بالمائة يعولون 1,7 مليون نسمة وهو ما يشكل 8,6 بالمائة من إجمالي السكان البالغ عددهم نحو 20 مليون نسمة.

في اجتماع لمديري فروع المؤسسة الاقتصادية .. علي محمد الكحلاني :

المؤسسة تستعد حاليا لشراء القمح من المزارعين

عشرة ملايين كيس من القمح والدقيق أنزلتها المؤسسة إلى السوق لكسر الاحتكار

عدن/ ذكرى جوهر
تصوير/ علي الدرب:

استعرض اجتماع مدراء فروع المؤسسة الاقتصادية بمحافظة عدن ولحج وأبين الذي عقد في عدن برئاسة الأخ/ علي محمد الكحلاني مدير عام المؤسسة خطة عمل المؤسسة للعام الجاري 2008م ونشاطها خلال العام الماضي 2007م.

وفي الاجتماع أكد الأخ/ علي محمد الكحلاني إن المؤسسة وفروعها في مختلف المحافظات لعبت دوراً متميزاً وكبيراً في تغطية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية (القمح والدقيق) في ظل الارتفاعات السعرية لهذه المواد.

وأضـاف إن المـؤسـسـة قد عملت على تغطية مختلف أنحاء الجمهورية بالمواد الغذائية حتى استطاعت أن تغطي السوق بما لا يقل عن عشرة ملايين كـيـس مـن الـقـمـح والـدقـيـق وتقليص الفجوة السعرية بين المؤسسة والسوق والتي كانت 100٪ ليصل الفارق بين سعر المؤسسة والسوق مابين ألفين إلى ثلاثة ألاف ريال.

وأوضح أن المؤسسة وفي إطار تنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية تستعد لشراء القمح من المزارعين في الجمهورية حيث سيكون في عـدن وأبين ولحج مخازن لذلك.. مشيراً إلى أن موسم حصاد القمح سيبدأ خلال الشهر الجاري ولذلك أعدت المؤسسة نفسها لاستقبال القمح المحلي من حضرموت وشبوة والجوف وجهران ومناطق أخرى من المحافظات.. منوهاً أن الإنتاج السنوي يصل إلى 125 ألف طن ويساهم في تغطية 5٪ من احتياجات البلد.. مؤكداً أن المؤسسة لديها المستودعات الكافية من المخازن المتوفرة في جميع المحافظات.

عملنا على توفير مادة الغاز وإيصالها إلى جميع المحافظات

وتطرق إلى نشاط المؤسسة في المنتجات الزراعية كالخضار والفواكه وقـال: إن المؤسسة استقبلت خلال العام الماضي 2007م من المنتجات الزراعية ما يزيد على خمسة وستين ألف طن من الخضار والفواكه بعد أن تم تدشين موسم الطماطم في منطقة باجل.. كما أن المؤسسة تقوم بدعم حوالي ثلاثة ألاف مزارع.

كما استعرض نشاط المؤسسة في مجال توفير الغاز وأكـد أن المؤسسة استطاعت أن تغطي محافظات الجمهورية بمادة الغاز بفضل أسطولها الـبـري.. مما أدى إلى كسر احتكار بيع هذه المادة مشيراً إلى أن المؤسسة تمتلك عشرة مصانع إنتاجية تتعامل جميعها مع المواد الخام المحلية من بينها مصنع الأدوية الذي يعتبر من المصانع الرائدة في الوطن وهو واحد من ثمانية مـصـانـع لإنـتـاج الأدويـــة في الجمهورية .

وأضاف العميد علي الكحلاني أن المؤسسة تساهم في التخفيف على المستهلكين بنظام البيع بالتقسيط وقـد اسـتـفـاد منه شريحة كبيرة جـداً تـجـاوزت مائتين حالة سواء من الموظفين أو العسكريين وأيضا المواطنين الذين استطاعوا الحصول على ضمانات .

كما قامت المؤسسة بإعالة ستة آلاف أسرة من منتسبي المؤسسة وكذلك توفير 2500 فرصة عمل يومية من خارج إطار الموظفين الرسمين لها الذين يتمركزون في قطاعات الإنشاء والزراعة والنقل والتخزين .

وذكر الكحلاني خلال الاجتماع أنة سيتم إعادة تأهيل وتطوير منتجع العروسة بالتواهي من حيث رفع مستوى الخدمات وكذا تأهيل الـصـوامـع بعد أن يتم الإنتهاء من المفاوضات الجارية لمعالجة الـوضـع فـي منطقة كالتكس أو إيـجـاد مـوقـع آخر للصوامع .

وقـال المؤسسة لم يقدم لها أي دعم من قبل الحكومة ولا أي إعفاءات من الضرائب أو الجمارك ..

وأكد أن المؤسسة سوف تعمل خلال العام الجاري 2008م على تجاوز كل العوائق التي واجهتها خلال العام الماضي .. مؤكداً أنه سيتم إحالة كل شخص يتلاعب بالأسعار إلى القضاء .

الشركة اليمنية للتأمين تشارك في المؤتمر العربي للتأمين بالمنامة

■ حسين الحداد

عدن / سبأ

تشارك الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين في أعمال المؤتمر الـسـابـع والـعـشـريـن للاتحاد العربي للتامين المقرر انعقاده في العاصمة البحرينية المنامة خلال الفترة من(26-28) فبراير الجاري تحت شعار نحو سوق عربي أكثر تفاعلاً.

وذكـر الأخ / حسين عبد اللّه الـحـداد رئيس مجلس الإدارة الـمـديـر الـعـام للشركة الـذي سيرأس وفد الشركة إلى المؤتمر أن المؤتمر الذي يضم شخصيات عديدة من صُنّاع القرار في قطاع التأمين من أنحاء الوطن العربي سيتناول محاور حول مدى تطابق أنظمة التأمين في الاتحاد الأوروبـي مع الأسـواق العربية والتغييرات المطلوبة لتكييفها والعوامل المؤثرة على أسـواق التأمين العربية خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى مناقشة جملة من الموضوعات المتعلقة بنشاط الاتحاد خلال الفترة الماضية واتجاهات عمله للفترة اللاحقة.

وأشار إلى أنه خلال مشاركته في فعاليات المؤتمر سيلتقي قيادة الهيئة التنفيذية لصندوق أخطار الحرب باعتبار الشركة اليمنية للتأمين عضواً مشاركاً منذ العام 1982م ولها إسهامات مالية فيه، وسيتم بحث أوجه التعاون ومسألة الحصول على 50 بـالـمـائـة مـن مستحقات الشركة في الصندوق بهدف استخدامها في تطوير نشاطها التأميني في الـداخـل والوفاء بالتزاماته المختلفة.

الجدير بالذكر أن الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التامين أنشئت في العام 1969م وتعتبر أول شركة تأمين مملوكة كاملاً للدولة.

إعلان

إعلان